

الإِنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين

قولهم نحن لا بحوز ندبة الجمع الذي على هجاءين فلا يجوز عندنا ندبة قنسرود بحذف النون ولا إثباتها قلنا هذا يلزمكم إذا جعلتم مكان الواو ياء فإنه يجوز عندكم أن تقولوا واقنسرودناه وإن امتنع عندكم واقنسرودناه وكلاهما لفظ الجمع .

وأما قوله إن المفرد بمنزلة المضاف بدليل امتناع دخول الألف واللام عليه قلنا لا نسلم أن امتناع دخول الألف واللام عليه لما ذكرت وإنما امتنع دخول الألف واللام عليه لأن الإشارة إليه والإقبال عليه أغنت عن دخول الألف واللام عليه .

وأما قوله الذي يدل على أنه ليس منصوبا بفعل امتناع الحال أن تقع معه قلنا لا نسلم أن امتناع الحال أن تقع معه إنما كان لأجل العامل ولكن لتناقض معنى الكلام فيه وذلك لأننا لو قلنا يا زيد راكبا على معنى الحال لكان التقدير أن النداء في حال الركوب وإن لم يكن راكبا فلا نداء وهذا مستحيل لأن النداء قد وقع بقوله يا زيد فإن لم يكن راكبا لم يخرج ذلك عن أن يكون قد نادى زيدا بقوله يا زيد وليس ذلك في سائر الكلام ألا ترى أنك لو قلت اضرب زيدا راكبا فلم تجده راكبا لم يجر أن تضربه على أنه قد حكى أبو بكر بن السراج عن أبي العباس المبرد أنه قال قلت لأبي عثمان المازني ما أنكرت من الحال للمدعو قال لم أنكر منه شيئا إلا أن العرب لم تدع على شريطة فإنهم لا يقولون يا زيد راكبا أي ندعوك في هذه الحالة ونمسك عن دعائك ماشيا لأنه إذا قال يا زيد فقد وقع الدعاء على كل حال قلت فإن احتاج إليه راكبا ولم يحتج إليه في غير هذه الحالة فقال ألسنت تقول يا زيد دعاء حقا فقلت بلى فقال على م تحمل المصدر قلت لأن قولي يا زيد كقولي أدعو زيدا فكأنني قلت أدعو دعاء حقا فقال لا أرى بأسا بأن تقول على هذا يا زيد راكبا فالزم القياس .

قال أبو العباس وجدت أنا تصديقا لهذا قول النابغة